

تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية لرصد موارد البحر الأحمر الواقع والمستقبل

جامعة حائل- المملكة العربية السعودية

د. نهلة عباس محمد حامد

المخلص :

تناولت الدراسة رصد لموارد البحر الأحمر الذي يمتاز بموقع متميز حيث يقع بين أفريقيا و اسيا، كما يرتبط بخليج عدن، وبحر العرب، ومضيق باب المندب، واعتبر البحر الأحمر طريقاً تجارياً هاماً في العصور القديمة. وتتمثل أهميتها في: أنه يسهم في رصد موارد البحر الأحمر بالواقع الآتي والمستقبل المتوقع والتي تفيد متخذي القرارات. وتبرز مشكلة الدراسة في أن دول البحر الأحمر تعاني من عدم رصد دقيق لمواردها واستقلالها استغلالاً أمثل وفق خرائط تبين وتوضح موارد منطقة البحر الأحمر و خرائط توضح الوضع الرهن لبناء المستقبل ولمعالجة مشكلات تدني انتاج الموارد وسوء استغلالها لدى الدول التي تمتلكها. كما يهدف إلى معرفة نمط توزيع الموارد التي توجد بدول البحر الأحمر ونمط توزيعها المكاني في محيط دول البحر باستخدام الخرائط وتتسأل الدراسة عن ما هو الوضع الحالي لموارد البحر الأحمر؟ وما هو مستقبل موارد البحر الأحمر؟ وذلك من خلال المنهج الوصفي التحليلي المستند على التمثيل الكارتوجرافي والصور التي تعين الدراسة . ومن النتائج التي خرجت بها الدراسة إن منطقة البحر الأحمر ككل تضم 20 دولة تستخدم هذا الطريق الملاحي كممر أساسي للتجارة، وتعد من أكبر وأسرع الأسواق نمواً

وأقلها استغلالية في العالم لمواردها وهي منطقة تزخر بالعديد من الموارد الطبيعية التي مازالت بكر كما أوضحت الدراسة أن الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية السبع المتشاطئة له، يتجاوز تريليوناً ومائة مليار دولار؛ في حين يتوقع البنك الدولي أن يتجاوز هذا الناتج 6 تريليونات دولار بحلول عام 2050 ومن أهم التوصيات إنشاء كيان موحد لحماية الأمن الإقليمي لدول البحر الأحمر وحماية مواردها الاقتصادية، زيادة التبادل التجاري، وتعزيز فرص الاستثمار، بما يحقق التنمية الشاملة للشعوب العربية والأفريقية.

Abstract :

This study monitoring the resources of the Red Sea basin location between Africa and Asia and linked to the Gulf of Aden, the Arabian Sea, and the Bab al-Mandab Strait. Its importance is represented in: It contributes to monitoring the resources of the Red Sea with the immediate reality and the expected future, which will benefit decision makers. The problem of the study is that the Red Sea countries suffer from a lack of accurate monitoring of their resources and their independence in optimum utilization according to maps that show and clarify the resources of the Red Sea region and maps that show the mortgage situation to build the future and to address the problems of low production and misuse of resources by the countries that own them. It also aims to know the pattern of the distribution of resources that exist in the Red Sea countries and their

spatial distribution pattern in the vicinity of the sea countries using maps. The study asks about the current situation of the Red Sea resources? What is the future of the Red Sea resources? And that is through the descriptive analytical method based on the cartographic representation and images that help the study. One of the results of the study is that the Red Sea region as a whole includes 20 countries that use this shipping route as a main corridor for trade, and it is one of the largest and fastest growing markets and the least exploited in the world for its resources, and it is an area rich in many natural resources that are still virgin. The study also indicated that the gross domestic product For the seven riparian Arab countries, it exceeds one trillion and one hundred billion dollars; While the World Bank expects this output to exceed \$6 trillion by 2050 Among the most important recommendations is the establishment of a unified entity to protect the regional security of the Red Sea countries and protect their economic resources, increase trade exchange, and enhance investment opportunities, in order to achieve comprehensive development for the Arab and African peoples.

المقدمة

يعد البحر الأحمر بالذات من بحار العالم مورداً متعدد الثروات، ولذلك نحن في أمس الحاجة إلى تحديد حجم الثروات التي نملكها في البحر الأحمر، وبمعنى آخر البحر الأحمر للدول المحيطة به كنز من كنوز ما زالت معاملته تحتاج إلى مزيد من الدراسة والأبحاث العلمية وإعادة الاكتشاف، وتضافر الجهود الإقليمية المشتركة إذا أعدنا تكليف شركات عالمية بالبحث والتنقيب عن ثرواتنا في قاع البحر الأحمر، فسنكتشف أن الثروة التي نملكها في قاع البحر الأحمر تقدر بمبالغ خيالية، ففي البحر الأحمر على ساحله مئات الجزر الطبيعية التي تظهر فوق سطح البحر ثم تختفي بسبب عوامل المد والجزر، وربما يكون مفاجأة لنا أن نكتشف أن ثروات في البحر الأحمر تتجاوز قيمة الثروات التي على اليابس فيه اللؤلؤ والمرجان والذهب والماس وغير ذلك من كنوز التي تحتاج للعديد، لكن عدم إلمامنا بكل ثروات يجعلنا غير محيطين بكل تفاصيلها في هذا البحر مترامي الأطراف متعدد الثروات والموارد. معنى أن البحر الأحمر هو المورد المائي الرئيس لسكان المنطقة، فمنه يعيش الناس وعليه تقوم مشاريع الأمن المائي، إضافة إلى الثروات الطبيعية التي يزخر بها، فمجالات استثمارات شواطئ البحر الأحمر في مجال السياحة والثروات. كان ومازال أهم ممر مائي يربط قارات آسيا وأفريقيا و أوروبا.. تمر به ناقلات نفط عاتية تنقل 45% من نفط العالم ومئات السفن التجارية محملة بالناس والبضائع.. وزادت أهميته بعد إنجاز قناة السويس 1866 التي ربطته بالبحر الأبيض المتوسط. لعب البحر الأحمر دوراً محورياً في التجارة العالمية لقرون عديدة من أيام الامبراطورية الرومانية، إذ سهل مرور البضائع بين أوروبا ودول حوض البحر المتوسط والصين مروراً بالهند، كما لعب دوراً مهماً في تجارة التوابل في العصور الوسطى. وغداً سيصبح البحر الأحمر خطاً أساسياً من مشروع طريق الحرير الجديد، المشروع الصيني الضخم لإعادة رسم خريطة التجارة العالمية، وتمر من خلاله سنوياً بضائع و سلع بنحو 2.5 تريليون مليار دولار، تمثل نحو 13% من التجارة العالمية.

تسعى الآن كثير من دول العالم عامة ودول البحر الأحمر للنهوض والاستثمار لمواردها التي تنمي من اقتصادها وذلك من خلال الاستفادة من التقنيات الحديثة والحواسيب والتكنولوجيا وتقنيات الجغرافية الحديثة المتمثلة في الأنظمة المكانية ومنها نظم المعلومات الجغرافية التي تساعد كثيرا في رصد وتتبع الموارد حيث تساهم في معرفة المواقع وتنميتها واستثمارها حيث تعد وسيلة فعالة في التحليل المكاني وذلك من خلال قاعدة البيانات .

مشكلة الدراسة:

تعاني دول البحر الأحمر من عدم رصد دقيق لمواردها واستقلالها استغلالاً أمثل وفق خرائط رقمية تبين وتوضح موارد منطقة البحر الأحمر و خرائط توضح الوضع الرهن لبناء المستقبل ولمعالجة مشكلات تدني انتاج الموارد وسوء استغلالها لدى الدول التي تمتلكها.

أهمية الدراسة:

يساهم البحث في رصد موارد البحر الأحمر بالواقع الآتي والمستقبل المتوقع والتي تفيد متخذي القرارات.

الخرائط لها أهمية كبرى في الرصد المكاني للتتبع موارد البحر الأحمر ، ولذلك جاءت هذه الدراسة لتستفيد من مواقع الدول في دراسة موارد البحر الأحمر الواقع والمستقبل للحصول على معلومات تفيد متخذي القرار بدول البحر الاحمر. تأتي مثل هذه البحوث كخطوة لوضع رؤية مشتركة للدول المتشاطئة للبحر الأحمر، للنهوض بالمنطقة واقتصاد مواردها، حيث يُعتبر، من حيث الدول المتشاطئة له، "بحيرة شبه عربية".

أهداف الدراسة :

التعرف على واقع موارد البحر الأحمر الواقع والمستقبل.
إنشاء قاعدة بيانات لموارد منطقة البحر الأحمر.
كما يهدف الى معرفة غمط توزيع الموارد التي توجد بدول البحر الأحمر وغمط توزيعها المكاني في محيط دول البحر باستخدام الخرائط.
تعزيز آفاق تعاون دولي لمنطقة حوض البحر الأحمر أمنياً وتجارياً واستثمارياً.

تساؤلات الدراسة:

ما هو الوضع الحالي لموارد البحر الأحمر؟

وما هو مستقبل موارد البحر الأحمر؟

المنهجية وطرق جمع المعلومات :

وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي المستند على التمثيل الكارتوجرافي الذي يعمل على عرض وتمثيل البيانات التي جمعت من تقارير حكومية رسمية من مختلف دول البحر الأحمر وذلك لمعرفة وتحليل الوضع الحالي للموارد وما سوف يكون عليه في مستقبل اقتصاديات موارد منطقة البحر الأحمر، كما اعتمد البحث على الملاحظة والرصد في جمع المعلومات وكذلك المصادر الثانوية من كتب ومراجع ومواقع على الشبكة العنكبوتية.

الدراسات السابقة:

دراسة التهامي 2015 م (تنشيط حرفة صيد الأسماك كاستراتيجية لتخفيف حدة الفقر بولاية البحر الأحمر)⁽¹⁾

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مساهمة صيد الأسماك في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الريفية وزيادة الدخل القومي في ولاية البحر الأحمر. وأكدت الدراسة أن مهنة الصيد تلعب دوراً هاماً في الحد من حدة الفقر في المنطقة من خلال تأمين الغذاء وزيادة الدخل الفردي والوطني وخلق فرص العمل وتحقيق التنمية الريفية خاصة في المنطقة الساحلية. وخلص البحث إلى أن تنمية الموارد الساحلية والبحرية للبحر الأحمر تعد من أهم الاستراتيجيات الاقتصادية لتحقيق الأمن الغذائي في الدولة مع مراعاة تراجع إنتاجية الأراضي في منطقة الدراسة وتدهورها.

دراسة زكريا محمد عبدالله 1978م (أمن البحر الأحمر)⁽²⁾

حاولت هذه الدراسة تسليط الضوء على الأهمية الجيوسياسية للبحر الأحمر ومحاولة إيجاد مقاربة لتعريف البحر الأحمر والإستراتيجية البحرية، إضافة إلى تسليط الضوء على الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية في الحفاظ على

أمن البحر الأحمر الذي يعد واجهة للأمن العربي المشترك، حيث يتقاسم العديد من الدول العربية المطلة عليه في المسؤولية الجماعية لحمايته، ويعد كل من قناة السويس ومضيق باب المندب مداخل البحر الأحمر من أهم المواقع المؤثرة على أمنه وحركة الملاحة فيه لما لها من أهمية استراتيجية واقتصادية، ويعد أمن البحر الأحمر جزءاً من أمن الدول المحيطة به، علاوة على أهميته للدول الكبرى فيما يتعلق بحركة الملاحة به وارتباط ذلك بالمصالح التجارية والاقتصادية لتلك الدول، ولقد ازدادت مؤخراً حركة التفاعل على المستوى الإقليمي، لا سيما مع بروز لاعبين جدد في ساحة البحر الأحمر مثل إيران وجماعة الحوثيين المدعومين منها، يُضاف إلى ذلك اهتمام الدول الكبرى باستمرار حركة الملاحة فيه، ومحاولة دراسة أثر ذلك وسبل التفاعل مع تلك المتغيرات.

إجراءات الدراسة:

اشتملت الدراسة على بناء قاعدة بيانات للدول التي تقدم خدمات السياحة الحلال على مستوى العالم حيث مرت الدراسة بالمراحل التالية: المرحلة الأولى: جمع البيانات والمعلومات الخاصة عن موارد البحر الاحمر. المرحلة الثانية: إدخال البيانات الخاصة بالدول التي تقع على حوض البحر الاحمر ورصد معلوماتها الوصفية. المرحلة الثالثة: التحليل والمعالجة والإخراج للبيانات على هيئة (خرائط وجداول ورسومات وصور).

جغرافية منطقة البحر الأحمر:

يمثل البحر الأحمر مدخل مياه البحر للمحيط الهندي، حيث يقع هذا البحر بين قارتي أفريقيا وآسيا ويتصل بالمحيط من جهة الجنوب عن طريق مضيق باب المندب وخليج عدن، أما في الجهات الشمالية للبحر فتوجد شبه جزيرة سيناء وخليج العقبة، وتبلغ المساحة الإجمالية للبحر الأحمر حوالي 438 ألف كيلومتر مربع، بينما يبلغ طوله حوالي 2250 كم، كما ويبلغ عرضه عند أوسع نقطة حوالي 355 كم، بينما يصل أقصى عمق له حوالي 3040 متراً ويصل عمقه في المتوسط إلى 490 متراً، ومع ذلك توجد ضمن منطقة البحر مساحات ضحلة واسعة النطاق وهي مشهورة بحياتها البحرية وشعابها المرجانية، كما يعد البحر

الأحمر موطنًا لأكثر من ألف نوع من اللافقاريات و200 نوعًا من الشعاب المرجانية.

تسمية البحر الأحمر :

سبب تسمية البحر الأحمر بهذا الاسم موضع نقاش وخلاف بين الخبراء من جميع أنحاء العالم؛ حيث تقول إحدى النظريات الشائعة بين الخبراء المعاصرين أن كلمة أحمر تشير إلى لون الاتجاه الجنوبي في البوصلة وتدعم هذه النظرية حقيقة أن اسم البحر الأسود يشير إلى لون اتجاه الشمال في البوصلة، ويأتي جوهر هذه النظرية من الطريقة التي تبادلت بها بعض اللغات الآسيوية الاتجاهات الأساسية مع الألوان، وبصرف النظر عن البحرين الأحمر والأسود يوجد هناك بحران آخران يحملان أسماء الألوان وهما البحر الأبيض والبحر الأصفر، بينما تشير فرضية شائعة أخرى إلى أن اسم البحر تم اشتقاقه من لون الماء البني المحمر الذي ينتج عن التريثوديسيوم إريثريوم وهي بكتيريا حمراء اللون تزهر موسميًا، كما تشير فرضية ثالثة إلى أن تسمية البحر الأحمر جاءت بسبب قربها من صحراء داشريت والتي تعني "الأرض الحمراء" (الشبكة العنكبوتية)

مناخ منطقة البحر الأحمر

تتلقى منطقة البحر الأحمر كمية قليلة جدًا من الأمطار بشكل عام، ويشجع مناخ المنطقة على ممارسة النشاط في الهواء الطلق على الشواطئ خلال فصول الخريف والشتاء والربيع باستثناء الأيام التي تهب بها العواصف والرياح، وتتراوح درجات الحرارة في منطقة البحر خلال تلك الفصول بين 8 و28 درجة مئوية، ومع ذلك فإن درجات الحرارة ترتفع في فصل الصيف إلى أعلى من ذلك بكثير حيث يمكن أن تصل إلى 40 درجة مئوية مع ارتفاع واضح في الرطوبة النسبية، وتسود الرياح الشمالية والشمالية الغربية في تلك المناطق وأشهرها الرياح المصرية التي تهب بقوة خلال أشهر الشتاء وعادةً ما تكون مصحوبة بالضباب والغبار والأتربة، وخلال الأشهر من يونيو إلى أغسطس تهب الرياح الشمالية الغربية القوية من جهة الشمال وتمتد أحيانًا إلى الجنوب حتى مضيق باب المندب.

أهمية البحر الأحمر :

يعتبر البحر الأحمر ذا أهمية كبيرة وذلك لعدة أسباب:

أولاً: الموارد الاقتصادية ، يجري داخل البحر الأحمر العديد من المساعي التجارية فيما يتعلق بالتنقيب عن النفط، كما يعتبر البحر الأحمر غنياً بخمسة أنواع رئيسية من الموارد المعدنية والتي تعتبر نتيجةً لرواسب التبخر مثل الجبس، والدولميت، والهاليت، والفوسفات، والكبريت، ورواسب المعادن الثقيلة والكبريت، حيث تستغل الدول الواقعة على طول البحر رواسب النفط والغاز الطبيعي.

ثانياً: السياحة ، تشتهر منطقة البحر الأحمر بالأنشطة الترفيهية والتي تجذب السياح من الدول المجاورة للقيام بالغوص في مواقع رأس محمد، جون ريف، وجزيرة روكي في مصر، والعديد من المدن السياحية بالسودان مثل بورسودان وسواكن وبالمملكة العربية السعودية مثل جدة وينبع وغيرها من أماكن الاستمتاع في المنتجعات الموجودة في العديد من دول حوض البحر الأحمر.

ثالثاً: يعتبر البحر الأحمر من أول المسطحات المائية الكبيرة التي ذكرت في التاريخ، واعتبر ذو أهمية كبيرة للتجارة سنة 2000 قبل الميلاد، كما وكان يستخدم كطريق إلى الهند بحلول عام 1000 قبل الميلاد، بحيث تم حفر القنوات الضحلة بين النيل والبحر الأحمر قبل القرن الأول الميلادي، ولذلك لبحر أهمية كبرى في النقل والتجارة (7) وفيما يلي نذكرها من خلال رصد موارد البحر الأحمر .

رصد موارد البحر الأحمر :

وهنا نرصد أهم الموارد التي تدر بها منطقة حوض البحر الأحمر حيث يقصد بالرصد أو الملاحظة العلمية هي كل فعالية لكائن حي عاقل وواع وقادر على الإحساس واستخراج المعرفة من الظواهر الطبيعية الموجودة في محيطه اعتماداً على إطاره الخاص من المعرفة المسبقة والأفكار. ومصطلح رصد مستخدم بشكل خاص في علم الفلك للإشارة لرصد النجوم والكواكب باستخدام المراقيب أو المراصد الفلكية، وهنا في هذا البحث يستخدم للملاحظة والمشاهدة والتسجيل لموارد البحر الأحمر.

الموارد هي كل ما يشبع حاجات الانسان من وسائل سواء كانت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، أنواع الموارد هي موارد حرة: وهي التي يستفيد منها جميع الناس مثل الهواء الماء و الشمس. موارد نادرة: ويطلق عليها أيضاً الموارد الاقتصادية. قد لا تكون بالضرورة قليلة حيث أن المقصود هنا الندرة النسبية بمعنى وجود الموارد بكمية أقل مما يشبع كل الحاجات. الفرق بين المورد والمصدر هو أن المصدر مكان أو شيء كيان مفيد. ونحن نأكل الفواكه والخضروات لأنها مصادر الطاقة والفيتامينات والمعادن لأجسادنا بينما الموارد شيء ثمين ضروري لشعب أو أمة (9) (Ricklefs, R.E. (2005)).

أولاً: التنوع الحيوي في البحر الأحمر، يعد البحر الأحمر نظام بيئي غني ومتنوع يزخر بالآلاف الكائنات البحرية، حيث تم رصد أكثر من 1200 نوع من الأسماك تمثل حوالي 10% منها أسماك نادرة لا يمكن العثور عليها في أي مكان آخر، وتشتمل كائنات هذا البحر أيضاً على 42 نوعاً من أسماك المياه العميقة، ويرجع سبب التنوع الكبير للكائنات البحرية في البحر إلى تواجد الشعاب المرجانية التي تمتد على طول سواحله وتتراوح أعمار هذه الشعاب بين 5000 و 7000 سنة، حيث يحتوي البحر على العديد من أنواع الشعاب المرجانية التي تشكل في بعض الأحيان الجزر المرجانية، حيث تتحدى تكوينات الشعاب المرجانية غير المعتادة الموجودة في بحر تصنيفات الشعب المرجانية الكلاسيكية.



صور (1و2) الشعب المرجانية والاسماك الملونة بالبحر الأحمر
المصدر: موقع مجموعة ورقات- الشبكة العنكبوتية

وبالتبع والرصد للموارد السمكية في العالم فأنا نجد الحاجة أشد الحاجة لما تتعرض له البحار من الصيد الجائر لتقديم المنتجات السمكية للمستهلكين ولما عرف عن هذه المنتجات من ارتباطها بالصحة وجراء حث الأطباء والمختصين بالتغذية على ضرورة تناول الاسماك والمنتجات السمكية للحد من الإصابة بأمراض خطيرة مثل تصلب الشرايين والذبحة القلبية والجلطات الدماغية هذا الزخم الإعلامي والحث الطبي جعل الإقبال على المنتجات السمكية يتضاعف وتسبب في الصيد الجائر لمعظم مصائد العالم وأصبح الحل الأمثل لمواجهة هذا الطلب المتنامي على المنتجات السمكية والحد من الصيد الجائر وإعطاء المصادر الطبيعية الفرصة للتكاثر وإعادة صيانتها بنفسها هو زراعة الاسماك والاحياء البحرية وإكثارها بطرق وتكنولوجيات حديثة والتحكم في جودة منتجاتها ولذلك انتشرت تربية العديد من الاسماك المحببة للمستهلكين مثل السالمون والبياس والتونة وكذلك الربيان والمحار وغيرها من الأحياء المائية. فالصناعة السمكية واعدة لاقتصاديات دول البحر الأحمر حيث تساهم في تنمية السواحل البحرية والنهرية ومجتمعاتها وتتيح فرص العيش الكريم لقاطنيها وتقدم للمستهلكين منتجات يتم التحكم بجودتها وسلامتها.

ثانياً : الموارد المعدنية في البحر الأحمر يوجد في منطقة البحر الأحمر خمسة أنواع رئيسة من الموارد المعدنية والتي تتضمن الرواسب البترولية ورواسب التبخر مثل الهاليت والجبس والدولوميت، بالإضافة إلى وجود كميات من عناصر الكبريت والفوسفات، ويتم استغلال ثروات النفط والغاز الطبيعي بدرجات متفاوتة من قبل الدول المجاورة للبحر الاحمر، ومن الجدير بالذكر أن معظم هذه الثروات البترولية تقع في مصر عند نقطة التقاء خليج السويس والبحر الأحمر، كما تم استخراج عنصر الكبريت على نطاق واسع منذ بدايات القرن العشرين، كما تتواجد خامات الفوسفات على جانبي البحر لكن درجة نقاوة الخام فيها منخفضة للغاية بحيث لا يمكن استغلالها بواسطة التقنيات الموجودة، بينما لم يتم استغلال أي من خامات المعادن الثقيلة الموجودة في البحر على الرغم من وجودها بكميات ذات قيمة اقتصادية مرتفعة، حيث كشف تحليل

متوسط الرواسب عن وجود عنصر الحديد بنسبة 29 بالمائة وعنصر الزنك بنسبة 3.4 في المئة وعنصر النحاس بنسبة 1.3 في المئة. أثبتت الدراسات التعدينية أن (60) موقعاً لتعدين الذهب توجد بمنطقة جبيت في السودان وكذلك تم اكتشاف منطقة سكنية مكتملة داخل مناجم الذهب بوادي بكرية بجبال البحر الأحمر والتي تقع غرب مدينة مرسى علم بحوالي 120 كيلو مترا بدولة مصر، والذي كان الفراعنة يستخرجونه من تلك المناطق واستمر ذلك خلال العصرين اليوناني والروماني في مصر.

وكانت عملية البحث عن ثروات البحر الأحمر قد بدأت عام 1974 في عهد الرئيس السوداني الأسبق المشير جعفر نميري والملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية والتي قد أكدت وجود كميات كبيرة من الذهب والمعادن النفيسة. أشار كل من سلطان (1988م، ص36)(3) وقدورة (1998م، ص22)(6) إلى أن البحر الأحمر يتصدر قائمة بحار العالم لما يحتويه باطنه من ثروات طبيعية ومعدنية بكميات كبيرة تصلح للتجهيز والتصنيع؛ منها الذهب والفضة والنحاس والحديد الخام، والرصاص، والكروم، والزنك، وتمتلك المياه نسبة عالية من الملح.

ثالثاً: السياحة في البحر الأحمر أصبح البحر الأحمر منذ الخمسينيات وجهة سياحية مميزة للغوص؛ حيث يأتي إليها السياح من جميع أنحاء العالم، وتضم المنتجعات السياحية الشهيرة على سواحل البحر منتجعات مثل الجونة والغردقة وسفاجا ومرسى علم وشرم الشيخ ودهب وطابا على الجانب المصري، وكذلك منطقة العقبة في الأردن ومنطقة إيلات في إسرائيل، وقد تم إغلاق شاطئ شرم الشيخ السياحي ومدينة بور سودان وغير ذلك. البحر الأحمر غني بالذهب والنفط والغاز والأملاح المعدنية والأسماك تحفه جبال رخامية تتخللها عروق الذهب وبه مقومات سياحية هائلة.



صورة رقم (3) منطقة سياحية على ساحل البحر الأحمر بجدة بالمملكة العربية السعودية

المصدر: موقع مجموعة ورقات- الشبكة العنكبوتية

يجمع حوض البحر الأحمر بين قارتي أفريقيا وآسيا مكوناً سواحل لحوالي ثمانية دول أربعة منها عربية في آسيا هي (السعودية واليمن وفلسطين والأردن)، وأربعة في أفريقيا منها ثلاث دول عربية هي (السودان ومصر وجيبوتي) إضافة لدولة واحدة غير عربية هي أرتريا الجدول رقم(1) يبين نسبة ساحل البحر الأحمر لكل دولة.

الشكل(1) توزيع سواحل البحر الأحمر

القطر	طول السواحل بالأميال(الميل = 1.61 كلم)	% النسبة المئوية
مصر	898	28.8%
فلسطين	7	0.2%
الأردن	5	0.1
السعودية	1125	36%
اليمن الشمالي	275	8.8%
السودان	309	9.8%
أرتريا	425	15.1%
جيبوتي	25	0.7
المجموع	(ميلاً) 4941.09 كلم 3069	100%

المصدر: عبد الكريم (1987،60) (4)

ومن خلال الجدول يتضح أن المملكة العربية السعودية هي التي لها نصيب الأسد وبالتالي فإنها تنعم بي 36% من ساحل البحر الأحمر وهي أطول الدول العربية فهذا يمكنها من امتلاك العديد من الجزر والعديد من الموارد الطبيعية والمناطق الخلابة التي تجذب للسياحة ثم تأتي بعدها جمهورية مصر العربية والتي تحظى بي 28.8%



خريطة

مصورة (1) للمملكة العربية السعودية

المصدر : الشبكة العنكبوتية

ومن خلال الخرائط يتبين أن الأردن وفلسطين هما أقل حظاً ونصيباً من ساحل البحر الأحمر من شواطئه حوالي 5 ميل. ويلاحظ من خلال الخرائط أن تدخل إسرائيل عبر فلسطين المحتلة وبحثها لقاعدة انطلاق للسيطرة على البحر الأحمر

خريطة (3) دولة الأردن



خريطة (2) دولة فلسطين



من خلال منفذها من فلسطين أو من إحدى الدول الأفريقية التي تسعى فيها لزرع الكيان الصهيوني في المنطقة العربية.

الوضع الراهن لموارد البحر الأحمر :

أن سواحل البحر الأحمر لا تزال بكرًا، تتطلب الاستثمار والاستغلال الأمثل، كما تتوفر في ساحل البحر الأحمر ظروف بيئية مثالية تعيش حولها وفي أعماق مياهها الكائنات البحرية من اللافقاريات والأسماك والقشريات والرخويات، كذلك تنتشر على بعض سواحل البحر الأحمر شجيرات المنجروف التي تجذب حولها أنواعا كثيرة من الطيور كما تتكاثر بها السلاحف البحرية وأسماك الزينة. 20% من حركة التجارة الدولية تمر بالبحر الأحمر، ويعبر منه النفط إلى الدول الغربية سواء أمريكا أو أوروبا، بما يعادل نحو 30% من حجم البترول في العالم. ويمر منه 3 ملايين و300 ألف برميل يوميًا، بالإضافة إلى 21 ألف سفينة سنويًا، تبحر من وإلى مضيق باب المندب وخليج عدن ثم البحر الأحمر وقناة السويس إلى البحر المتوسط.

أن المخاطر المحتملة في حوض البحر الأحمر كانت قد تزايدت خلال السنوات الماضية، بدءًا من تنامي ظاهرة القرصنة، قبل نحو عقد من الزمان، ثم خطر الجماعات الإرهابية، وصولاً إلى بروز تغولات تركية وإيرانية في السنوات الأخيرة، في محاولة من كل منهما لاستغلال الأوضاع الداخلية الهشة لبعض الدول، لإيجاد موطئ قدم لها في هذه المنطقة الحيوية. فقد تنوعت الأساليب الإيرانية في استهداف أمن البحر الأحمر وخليج عدن، حيث سبق للمليشيات الحوثية في اليمن أن استهدفت بعض السفن التجارية في البحر الأحمر بالقرب من مضيق باب المندب، المضيق الاستراتيجي الأهم في العالم، وذلك تنفيذًا لتوجيهات طهران، التي هددت هي الأخرى بإغلاق مضيق هرمز، بهدف الإضرار بتجارة تصدير النفط من منطقة الخليج العربية. ولقد دفعت تلك التهديدات إلى أن تقر الدول العربية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن إنشاء كيان جديد يضمها معًا، ويضم الكيان الجديد 7 دول عربية،

هي: مصر والسعودية والصومال والسودان وجيبوتي والأردن واليمن، ويهدف إلى حماية التجارة العالمية وحركة الملاحة الدولية في البحر الأحمر. ويرى خبراء عسكريون ودبلوماسيون أن هذا الكيان يأتي لمواجهة مجموعة من التحديات والتهديدات التي تستهدف منطقة خليج عدن والبحر الأحمر، ومنها المتمرّدون الحوثيون المدعومون من إيران، بالإضافة إلى التهديدات الإيرانية المباشرة، ومساعي تركيا لفرض نفسها على البحر الأحمر، وإقامة قاعدة عسكرية لها، فضلًا عن التهديدات الإرهابية والقرصنة البحرية، و تم الإعلان عنه رسميًا في العاصمة السعودية الرياض، إلا أن إريتريا لم تنضم إلى هذا الكيان، لأنها دولة غير عربية، فضلًا عن وجود قاعدة عسكرية إسرائيلية بها، ما يشكل تحديًا آخر للدول العربية المطلة على البحر الأحمر. عُقد أول اجتماع على مستوى كبار مسؤولي الدول المتشاطئة له، في 11 ديسمبر/كانون الأول 2017 بالقاهرة، ثم، جاء الإعلان عن إنشاء هذا "التكتل"، عبر الاجتماع الثاني الذي استضافته الرياض، في 11 ديسمبر/كانون الأول 2018، الذي كان قد ضم وزراء خارجية الدول العربية السبع المشاطئة للبحر الأحمر وخليج عدن. ثم تم تتويج هذه الخطوات بالإعلان عن تأسيس "مجلس الدول العربية والأفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن"، والذي يُساهم في منع أي قوة خارجية من أن تلعب دورًا سلبيًا في هذه المنطقة التي تتمتع بحساسية استراتيجية خاصة.

أن الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية السبع المتشاطئة له، يتجاوز تريليونًا ومائة مليار دولار؛ في حين يتوقع البنك الدولي أن يتجاوز هذا الناتج 6 تريليونات دولار بحلول عام 2050. كما أن قربه من أعلى مخزون نفطي في العالم، حيث يوجد نحو 70% من احتياطي النفط العالمي في منطقة الخليج العربي، القريب من البحر الأحمر، زاد من أهمية هذه البحيرة العربية، كون البحر الأحمر الطريق المختصر للوصول إلى هذا المخزون. في هذا الإطار، يمكن اعتبار البحر الأحمر أحد الشرايين الرئيسية للتجارة الدولية، ليس لأن النسبة الأكبر من صادرات النفط العربي في الخليج تمر عبره فحسب، وإنما لكون حركة التجارة بين أوروبا وآسيا وأفريقيا، وكذلك أمريكا، تمر من خلاله أيضًا، بما له من سواحل طويلة،

وموانئ تجارية وصناعية مهمة تسهم في حركة التجارة على المستويين الإقليمي والدولي، مثل ميناء جدة وينبع والعقبة والسويس وبورسودان والحديدة وغيرها، إضافة إلى العائد الاقتصادي الذي توفره هذه الموانئ لتلك الدول، عبر ما تقدمه من خدمات وتسهيلات تجارية للناقلات التي تمر في البحر الأحمر بل، وتتبدى الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر، كذلك عبر ما يمر به من بضائع وسلع تصل



قيمتها إلى نحو 2.5 تريليون دولار سنوياً، تُمثل نحو 15% من التجارة العالمية

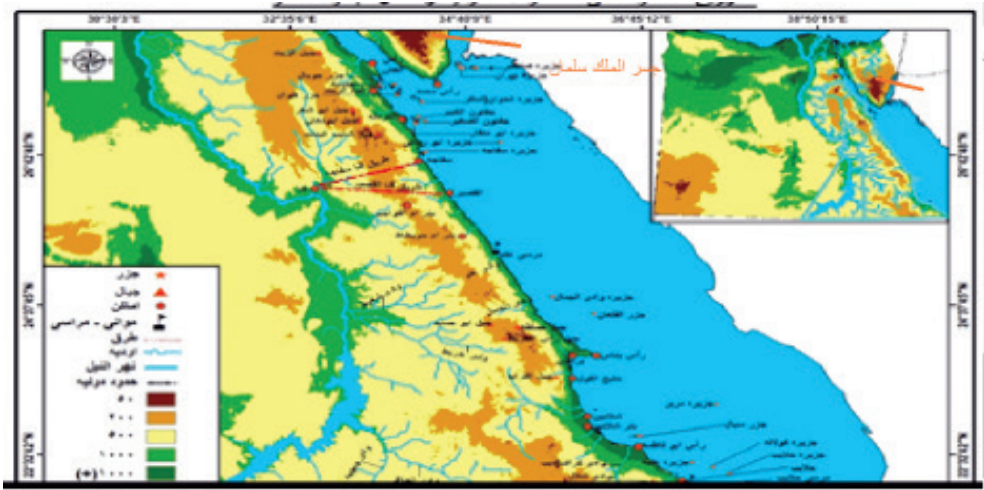
ورغم هذا، فإن منطقة البحر الأحمر ككل تضم 20 دولة تستخدم هذا الطريق الملاحي كممر أساسي للتجارة، وتعد من أكبر وأسرع الأسواق نمواً وأقلها استغلالية في العالم.

الرؤية المستقبلية لدول حوض البحر الأحمر:

لقد وقعت المملكة العربية السعودية عام 2017 على تنفيذ مشاريع البحر الأحمر 2030. ووفق الخطط المعتمدة فإن مشروع البحر الأحمر بحلول 2030 سيكون قد انتهى من تطوير 22 جزيرة من أصل أكثر من 90 جزيرة، وكذلك سيكون قد انتهى من تشييد عشرة آلاف غرفة فندقية في المنتجعات التي ستقام على الجزر والمناطق الجبلية والصحراوية، إضافة إلى

إنشاء المرافق السكنية والتجارية والترفيهية فائقة الفخامة، حيث تكون كل المنشآت في المواقع المحددة على مستوى واحد من الفخامة والأبهة والتميز. ويستهدف المخطط المعتمد للمشروع تحقيق زيادة صافية بنسبة تصل إلى 30 في المائة في التنوع البيولوجي خلال العقدين المقبلين، بهدف تعزيز النظام البيئي وتنميته في المنطقة، وهذه النسبة من شأنها أن تجعل من الموقع منطقة محمية بحرية خلابة تجذب إليها الزوار والسياح من كل مكان في العالم (المجلة الاقتصادية). لا شك أن هذا التكامل في بناء المرافق السياحية سيجعل منطقة البحر الأحمر منطقة جاذبة لكثير من السياح الباحثين عن المناطق المريحة ذات الثراء التاريخي والطبيعي.

كما تسعى المملكة لعمل جسر اقتصادي يربط المملكة بدولة مصر والذي



يعرف بجسر الملك سلمان لتحقيق الربط البري بين البلدين وتنمية الاقتصاد بين ضفتي البحر الأحمر شرقاً وغرباً.

خريطة (4) جسر الملك سلمان بين مصر والمملكة العربية السعودية

أما في دولة جيبوتي فقد اتفقت الرياض وجيبوتي على انطلاق المنتدى الاقتصادي السعودي - الجيبوتي في مارس 2017، الذي جاء بعد أن قررت اللجنة السعودية

الجيوتية المشتركة على تنفيذ 17 مشروعاً تنموياً في جيوتي.
وفيما يتعلق بقيمة التجارة العالمية فستقارب 5 تريليونات دولار بحلول عام 2050، في حين يتوقع البنك الدولي أن يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة 6 تريليونات دولار (صحيفة الانباط).

إن هذه الأرقام تظهر آفاق النمو المتاحة أمام الدول المحيطة بالبحر الأحمر وأهمية توجهها لتحسين البنى التحتية اللوجستية وتفعيل مبادرات تسهل إجراءات التجارة وتسرع عمليات المناولة في موانئها، خصوصاً أنها ستلعب دوراً رئيسياً في طريق الحرير الجديد.

الخاتمة:

يمتاز البحر الأحمر بموقع متميز حيث يقع بين أفريقيا في مصر، والسودان، وإثيوبيا، وشبه جزيرة العرب في المملكة العربية السعودية، واليمن، كما يرتبط بخليج عدن، وبحر العرب، ومضيق باب المندب، واعتبر البحر الأحمر طريقاً تجارياً هاماً في العصور القديمة ولكن تراجعت أهميته مع اكتشاف طريق كامل للمياه حول أفريقيا عام 1498م، كما اعتُبر البحر مهماً عندما تم افتتاح قناة السويس عام 1869م والتي اعتبرت أحد طرق الشحن الرئيسية التي تربط أوروبا بشرق آسيا وأستراليا. أن البحر الأحمر، هذا الممر المائي الضيق والطويل، الذي يفصل بين قارتي آسيا وأفريقيا، ويقسم العالم العربي إلى قسمين آسيوي وأفريقي؛ حيث يمتد طولاً لمسافة 2350 كم، ويربط كل من بحر العرب عن طريق باب المندب، والبحر المتوسط عن طريق قناة السويس.. هذا البحر، يُعد عاملاً مهماً له ثقله في التطورات السياسية والعسكرية، والاقتصادية أيضاً، في المنطقة العربية بأكملها. أن الحاجة للغذاء الجيد تزداد في العالم حيث تفوق الحاجة للمنتجات الغذائية مقدرة المصادر الطبيعية التقليدية على الوفاء بها بنفس معدلات النمو السكاني مما يحتم رفع استثمار واستغلال موارد البحر الأحمر وخاصة في ما يتعلق بالثروة السمكية وكيفية الاستغلال الأمثل لها. كما لابد من تنشيط السياحة في مدن البحر الأحمر المحيطة به ودخولها في اقتصاديات بلدان البحر الأحمر .

النتائج

ومن النتائج التي خرجت بها الدراسة إن منطقة البحر الأحمر ككل تضم 20 دولة تستخدم هذا الطريق الملاحي كممر أساسي للتجارة، وتعد من أكبر وأسرع الأسواق نمواً وأقلها استغلالية في العالم لمواردها وهي منطقة تزخر بالعديد من الموارد الطبيعية التي مازالت بكر كما أوضحت الدراسة أن الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية السبع المتشاطئة له، يتجاوز تريليوناً ومائة مليار دولار؛ في حين يتوقع البنك الدولي أن يتجاوز هذا الناتج 6 تريليونات دولار بحلول عام 2050. كما تبين ضرورة الأهمية الأمنية للبحر الأحمر، والسعي لتكاتف جهود الدول العربية المطلة على هذا البحر لتوفير الحماية له، والقضاء على هذه الأخطار التي تهدد أمنه قبل أن تستفحل، ويتحول إلى بؤرة صراع وخطر يهدد أمنها وأمن الدول المطلة عليه، حيث يواجه البحر الأحمر مجموعة من الصراعات منها: الصراع الصومالي - الإثيوبي، والصراع الإريتري - الإثيوبي، والصراع السوداني - الإثيوبي، والتدخل الإسرائيلي والإيراني والتوسع التركي، والمصالح العالمية المتمثلة في أمريكا وروسيا والتجارة الأوروبية ومن هنا تدخل الدول الكبرى للتحكم فيه. خرجت الدراسة بمجموعة من الخرائط التي تبين توزيع المكاني لموارد دول البحر الأحمر الواقع والمستقبل

التوصيات :

إنشاء كيان موحد لحماية الأمن الإقليمي لهذه الدول لحماية مواردها الاقتصادية، زيادة التبادل التجاري، وتعزيز فرص الاستثمار، بما يحقق التنمية الشاملة للشعوب العربية والأفريقية. ضرورة وأهمية حماية منطقة البحر الأحمر من أعمال القرصنة، والتهريب والاتجار بالبشر، فضلاً عن تلوث البيئة، فضلاً عن وجود فرص تتمثل في الاستثمار والتجارة بين دول المنطقة، وتنمية مواردها، فضرورة ترتيب الوضع الأمني في المنطقة مهم جداً وخاصة من الدرجة الأولى بعد أن تعرضت المنطقة لمحاولات توغل إقليمية، إن بناء قاعدة مصالح مشتركة تبدو الطريق الصحيح لضمان

الامن خصوصا مع بؤادر إنهاء الصراع في اليمن. ثم تأتي ضرورة تفعيل التكامل الاقتصادي والتجاري بين دول المنطقة.

يناشد البحث جميع دول حوض البحر الأحمر مناشدة وزارة الصناعة والثروة المعدنية أن تعيد طرح مشاريع جديدة لإعادة اكتشاف ثرواتنا في البحر الأحمر وكذلك وزارة السياحة ووزارة البيئة وغيرها من الوزارات ذات العلاقة بموارد البحر الأحمر لزيادة الهمّة وإقامة مشاريع استثمارية بمنطقة البحر الأحمر.

على شركات التطوير العقاري وشركات السياحة أن يتجهوا إلى منطقة البحر الأحمر البكرة، ففيها كنوز للجذب السياحي والصناعي.

توطين تقنية الاستزراع السمكي بدول البحر الاحمر ومساندة المراكز البحثية العلمية المختصة التي تسهم في زيادة استثمار موارد البحر الأحمر

الاهتمام أكثر بعلوم البحار والسياحة والمعادن والطاقة وجميع الكليات التي لها علاقة بالموارد وتنميتها وبالذات لطلاب الجامعات التي تنمي في طلاب المستقبل الاهتمام بالثروات القومية والمحافظة عليها والسعي لاستغلالها الاستغلال الامثل .

تعزز في النشء والأجيال المحافظة على البيئة والاحياء المائية لا سيما المهددة بالانقراض وتعزز الأنشطة الترفيهية والنزهة على نحو يكفل السلامة البيئية.

استمرارية استغلال هذه الموارد والحفاظ عليها وتنميتها والاستفادة منها على نحو مستدام للأجيال الحاضرة والقادمة وتسخير التقنيات والتكنولوجيات الحديثة لتحقيق هذا الهدف .

استخدام نظم المعلومات الجغرافية لدى جميع دول حوض البحر الأحمر لرصد موارده والتي تساعد على التخطيط واتخاذ القرار فيما يتعلق باستغلال موارد البحر الأحمر ومنتجاته، بالإضافة إلى قراءة مشترك لدول حوض البحر الأحمر .

المصادر والمراجع :

- التهامي، ياسر عبد المحمود حامد 2015م مجلة جامعة البحر الأحمر العدد 8،
جامعة البحر الأحمر - السودان
زكريا محمد عبدالله، أمن البحر الأحمر (السياسة الدولية) عدد (54)، القاهرة
أكتوبر 1978
السلطان، عبدالله عبد المحسن (1985م) البحر الأحمر والنزاع الإسرائيلي، أعمال ندوة
البحر الأحمر، معهد الدراسات الدبلوماسية، الفترة من 4-5-1985-7-1985م.
عبد الحكيم، محمد صبحي، الديب، وحمدى أحمد (2012) جغرافية السياحة،
مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
علو، أحمد (2011) البحر الأحمر صراع على طرق الموارد بين مضيقيين، مجلة الجيش
للبناني، العدد 310.
قدورة، عماد (1998م) نحو أمن عربي للبحر الأحمر، سلسلة دراسات استراتيجية
العدد رقم (22) مركز الإمارات العربية للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي.
شبكة الأناضول للأنباء (7-3-2019م)
The Red Sea", www.worldatlas.com, (2017-4-khushboo Sheth (25 8-
24 Retrieved 2018-6-6.
Ricklefs, R.E. (2005). The Economy of Nature (-6New York, NY: WH
Freeman.
Getting and Estimating Resource Requirements" (07-09-Hut, PM (2008 10-
People". Pmhut.com.
Miller, G.T. & S. Spoolman (2011). Living in the Environment: Principles, 11-
Connections, and Solutions (- 17Belmont, CA: Brooks-Cole
2019.12--11-www.wikiwand.com, "Red Sea Retrieved 29
13-http://aden-tm.net/NDetails.aspx?contid=712881
http://www.alanbatnews.net/post.php?id=215733 14-